

آباء الطلبة المغاربة بإسبانيا يؤسسون جمعية وطنية للدفاع عن حق أبنائهم في متابعة دراساتهم بإسبانيا

الرباط: عبد الحق الريحاني

لم يجد من حل آباء وأولياء الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراساتهم الجامعية بالديار الإسبانية أمام عدم أخذ الحكومة المغربية قضيتهم بشكل جدي والتدخل لدى الحكومة الإسبانية من أجل حل عادل لهم كسائر الطلبة الأجانب المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي، إلا تأسيس جمعية وطنية لهم من أجل التكتل والدفاع عن مصلحة أبنائهم في متابعة دراساتهم الجامعية بمختلف المدن الإسبانية.

لقد استيق الطلبة المغاربة الأحداث وذلك باتصالاتهم المتعددة والمكثفة، سواء مع السفارة المغربية بإسبانيا، بالإضافة إلى تسليمهم رسالة لعبد الإله بنكيران رئيس الحكومة خلال زيارته لإسبانيا، ثم سارع الآباء بالعمل لطرح المشكل عبر قبة البرلمان في سؤال شفوي موجه إلى لحسن الداودي وزير التعليم العالي، لكن بقي الحال على هو عليه دون جدوى.

لقد نزل هذا القانون الذي أقرته الحكومة الإسبانية في قطاع التعليم كالصاعقة على الطلبة المغاربة إبان فترة الاستعداد لامتحانات لهذا الموسم الدراسي، وكان بمثابة البركان الذي

فجر آمال عائلات تقدم دم جوفها من أجل أن يتابع أبنائهم دراساتهم الجامعية بالديار الإسبانية والذين يبلغ عددهم أكثر من 6000 طالب مغربي والمهددون بالانقطاع عن الدراسة، إذ أن هذا القانون الجديد رقم 14/2012 الذي وضعته الحكومة الإسبانية اليمينية 14/2012، يقضي برفع الرسوم الدراسية من نحو 1000 يورو عن كل عام دراسي في الجامعات الإسبانية إلى نحو 6 آلاف يورو وفي حالات أخرى 9 ألف أورو.

واستنكر آباء وأولياء الطلبة المغاربة بإسبانيا الذين عقدوا جمعهم التأسيسي للجمعية، بالرباط يوم السبت الماضي، كيف سيتمكنهم تحمل هذه الزيادة في الرسوم والتي تصل إلى 100 في المائة، حيث سيكون هؤلاء الآباء ملزمين حسب هذا القانون خلال الموسم الدراسي 201-2012 بتسديد الرسوم التسجيلية لسنة دراسية واحدة تساوي 6 إلى 9 مرات مما كانوا يدفعونه قبل هذا القانون، مما سيرفض أغلبهم إلى التوقف عن متابعة دراساتهم العليا نظرا للمبلغ الخيالي المطلوب.

واعتبر هؤلاء الآباء أن هذا المشكل مشكل يجب أن تتحمله الحكومة المغربية وتعمل بشكل مستعجل مع الحكومة الإسبانية من أجل إيجاد حل له قبل أن يضيع مستقبل فلذات أكبادهم،

خاصة وأن هناك اتفاقية للتعاون الثقافي ما بين حكومة إسبانيا وحكومة المملكة المغربية، محررة بالرباط بتاريخ 14 أكتوبر 1980 تؤكد من خلال مادتها الرابعة أن كل من الطرفين يسمح لأبناء الطرف الآخر المقيمين ببلده بالولوج إلى مؤسساته التعليمية والتكوينية بنفس ظروف مواطنيه.

كما دعوا الحكومة ووزير التعليم العالي إلى تحمل مسؤوليتهم الكاملة في هذا الملف، الذي يهم مواطنين مغاربة لهم حقوق وواجبات ومن اللازم على الحكومة العمل بتنسيق مع الحكومة الإسبانية في إطار علاقات التعاون والصداقة من أجل إيجاد حل عادل ومنصف لأبنائهم.

وصرح لجريدة «الاتحاد الاشتراكي»، مصطفى المريزق أحد الآباء الذي له ابنة تتابع دراستها بقرطبة على هامش هذا الجمع العام التأسيسي، أن «وزير التعليم العالي لم يستشعر الحرقه التي يحس بها آباء الطلبة الذين يتابعون الدراسة بالمدن الإسبانية، حيث كان رده بقبة البرلمان خاليا من أي اجتهاد وإرادة للعمل من أجل البحث عن حل لهذا المشكل بشكل جدي، الذي يؤرق أبنائنا هناك ويرون أن مستقبلهم على كف غفريت..»



محمد وهبي رئيس الجمعية

ت: زليخة

